

(٨٥٤) وعن جعفر بن محمد أنه قال : من تزوج امرأة وشرط المقام بها في أهلها أو ببلدٍ معلوم ، فذلك جائز لهما ، والشرط جائز بين المسلمين ما لم يحلّ حراماً أو يحرم حلالاً .

(٨٥٥) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال : من تزوج امرأة على أن يأتيا متى شاء كل شهرٍ أو كلِّ جمعةٍ ، وعلى أن لا ينفق عليها إلا شيئاً معلوماً اتفقا عليه ، قال : الشرط باطل ، ولها من النفقة والقسم ما للنساء ، والنكاحُ جائز ، فإن شاء أمسكها على الواجب وإن شاء طلقها ، وإن رضيت هي بعد ذلك ما شرط عليها ، وكرهت الطلاق ، فالأمر إليها إذا صالحتة ، قال الله (١) : **وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ، وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ،** وهذا إذا كره الرجل المرأة وأراد أن يطلقها (٢) وكرهت هي الطلاق وصالحتة على ترك حفظها من القسم لها أو من النفقة عليها أو على بعض ذلك ، واتفقا على ما اصطلاحا عليه من ذلك ، فالصلح جائز .

(٨٥٦) وعن رسول الله (صلع) أنه نهى أن تسأل المرأة طلاقاً أختها ليتكثرنَّ صحفَتها (٣) **إِنَّ اللَّهَ رَازِقُهَا**

(٨٥٧) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال : ولا يتزوج الرجل المرأة على طلاقٍ أخرى .

(٨٥٨) وعن رسول الله (صلع) أنه حرّم نكاحَ المتعة ، وعن علي (ع)

(١) ١٢٨/٤ .

(٢) ط ، ع ، ي - وأراد طلاقها .

(٣) حش ي - من النريين وفي الحديث : لا تسأل المرأة طلاقاً أختها لتكثرنَّ ما في إناثها ، وإنما هو تفعل من (كفأت القدر) ، إذا كفيتها لتفرغ ما فيها ، وهذا مثل لإمالة الذرة (؟) حق صاحبها من زوجها إلى نفسها ، فقال الكسائي : يقال كفأت الإناث إذا كفيتها وأكفأته وكفأته إذا أمأته ، وكفىء الإناث أى ألقاه على وجهه .